الأمم المتحدة

E/2005/4–DP/2005/13

Distr.: General
30 November 2004
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٥
البند ٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت
الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التعاون الإنمائي الدولي: تقارير المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان
الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٥
٢٠-٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥
البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت
التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التقرير المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تقرير مدير البرنامج

موجز

يُقدّم هذا التقرير امتثالا لقرار الجمعية العامة ٢٠١/٥٦ بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات.

عناصر مقرر

قد يرغب المجلس التنفيذي في أن يحيط علما بهذا التقرير وإحالته إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مشفوعا بالتعليقات والتوجيهات التي تقدمها الوفود في هذه الدورة.

271204 231204 04-62944 (A)
0462944

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا –	تنفيذ برنامج الأمين العام الإصلاحي وأحكام الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات	١-٥٥	٣
ألف –	مقدمة	١	٣
باء –	الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في عالم يتجه إلى العولمة	٢-٦	٣
جيم –	تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية	٧-١٠	٤
دال –	التخطيط والتنفيذ والبرمجة	١١-١٦	٥
هاء –	بناء القدرات	١٧-٢٠	٧
واو –	تبسيط القواعد والإجراءات والمواءمة بينها	٢١-٢٧	٨
زاي –	نظام المنسقين المقيمين	٢٨-٣٢	١٠
حاء –	السياسات الجنسانية	٣٣-٣٧	١١
طاء –	الرصد والتقييم	٣٨-٤٤	١٢
ياء –	الانتقال ومنع نشوب الأزمات والإنعاش	٤٥-٥٥	١٥
ثانيا –	المتابعة المتكاملة للمؤتمرات ولاجتماعات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة: الأهداف الإنمائية للألفية	٥٦-٦٢	١٨
ثالثا –	الاستنتاجات: الدروس المستفادة وتحديات المستقبل	٦٣-٦٤	٢٠

أولا – تنفيذ برنامج الأمين العام الإصلاحي وأحكام الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات

ألف – مقدمة

١ – يُقدّم هذا التقرير امتثالا لقرار الجمعية العامة ٢٠١/٥٦ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات. وبالنظر للطابع الانتقالي لفترة الإبلاغ الحالية – التي تصادف موعد إعداد دورة الجمعية العامة التاسعة والخمسين لقرارها بشأن الاستعراض الجديد، يغتنم مدير البرنامج الفرصة المتاحة الآن لكي يستعرض التطورات التي جرت على مدى السنتين الماضيتين (٢٠٠٣-٢٠٠٤)، مع التركيز خاصة على عدد من المسائل الرئيسية. وبالنظر للطابع الشامل للولايات التي نصت عليها الجمعية العامة في قرارها ٢٠١/٥٦، والتوصيات التي قدمها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٣، ينتهج التقرير منظورا تحليليا أعمق ويعطي بعض الأفكار والتوصيات للمستقبل.

باء – الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في عالم يتجه إلى العولمة

٢ – اعترف القرار ٢٠١/٥٦ بأهمية التغيير التكنولوجي ودمج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي في سياق عملية العولمة. وتحث الفقرتان ١١ و ١٢ من القرار منظومة الأمم المتحدة على دعم هذه الجهود، لا سيما في مجالي التجارة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتبرز المعلومات التالية مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذه العملية.

٣ – وتستمر الشواغل المتعلقة بالحد من الفقر وتحقيق التنمية البشرية وتنمية القدرات في احتلال مكانة مركزية في المفاوضات المتعلقة بالتجارة والسياسات التجارية على الصعيدين الوطني والدولي. وفي مطلع كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، اعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استراتيجية ذات شعبتين تتعلق بمشاركته في ميدان التجارة في فترة ما بعد كانكون. وتركز الاستراتيجية على ما يلي: (أ) مساعدة البلدان النامية في استعدادها للمشاركة في المفاوضات عند استئنافها، خاصة بالنظر إلى تعقيد العديد من المسائل؛ (ب) وتعزيز القدرة التنافسية للبلدان النامية وبناء القدرات في ميدان التجارة من خلال إزالة العوائق المتصلة بالعرض.

٤ – وترمي الاستراتيجية إلى ضمان ربط سياسات التجارة بشواغل التنمية البشرية ونتائجها، مع القيام في الوقت ذاته بتقوية قدرات البلدان النامية على دمج سياسات التجارة في الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفقر. ومن خلال هذه الاستراتيجية يسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تلبية ثلاث من حاجات تنمية القدرات لدى البلدان النامية وهي:

(أ) القدرة على التنافس دوليا بالتغلب على العوائق المؤسسية والبشرية وغيرها من العوائق المتعلقة بالعرض؛ (ب) القدرة على التفاوض على الاتفاقات التجارية (المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية) التي تمنح الأولوية للشواغل المتعلقة بالفقر والتنمية البشرية، وتفسيرها وتنفيذها؛ (ج) القدرة على دمج سياسات التجارة المناصرة للفقراء في استراتيجيات الحد من الفقر.

٥ - ونُفّذ قرار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلق بإدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجالات ممارساته الأخرى عن طريق ضم الخبرات المخصصة المتصلة بإتاحة ''تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخدمة التنمية'' إلى ممارسات مكافحة الفقر والحكم الرشيد. وحسّن البرنامج الإنمائي من ميزته النسبية في هذه المجالات بالتركيز على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل خدمة الفقراء وإيجاد الإدارة الإلكترونية. وتحقيقا لهذه الغاية، حصل البرنامج الإنمائي على ٣ ملايين دولار من الحكومة الإيطالية لدعم البرامج المتصلة بتعزيز الإدارة الإلكترونية في أوروبا الشرقية والدول العربية.

٦ - ويعمل البرنامج الإنمائي أيضا على نحو وثيق مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لدى الأمم المتحدة لدعم تنفيذ برامج الإدارة الإلكترونية على الصعيد القطري. ويتشارك البرنامج مع كبريات شركات تكنولوجيا المعلومات في القطاع الخاص لتشجيع بناء المهارات وإيجاد فرص العمل في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي إثر مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، طلب الأمين العام من البرنامج الإنمائي أن يتولى رئاسة فرقة العمل المعنية بآليات تمويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية.

جيم - تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

٧ - برهنت الدول الأعضاء التي تقدم مساهمات إلى البرنامج الإنمائي على التزامها بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وتأييدها للاتجاه الذي يسلكه البرنامج، من خلال زيادة ما تقدمه من مساهمات في الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية للبرنامج. ونتيجة لذلك ارتفعت الموارد الإجمالية للبرنامج الإنمائي من ٢,٦ بليون دولار في ٢٠٠١ إلى ٣,٢ بليون دولار في ٢٠٠٣، وهو أعلى مستوى وصلت إليه في تاريخها.

٨ - وفي عام ٢٠٠٣، زادت الموارد العادية للسنة الثالثة على التوالي من ٦٣٤ مليون دولار في عام ٢٠٠٠ لتبلغ ٧٦٢ مليون دولار كدخل صاف. وباستثناء جهة مانحة واحدة، حافظت جميع الجهات المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية

في الميدان الاقتصادي على مستوى مساهماتها الأساسية بالعملة المحلية في عام ٢٠٠٣ أو رفعت مقدارها.

٩ - ومن المتوقع أن يستمر اتجاه النمو في عام ٢٠٠٤. وتبين التقديرات الحالية أن الإيرادات العادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ستتجاوز ٨٠٠ مليون دولار، وأنه سيحقق بالتالي الهدف المرحلي لعام ٢٠٠٤ المحدد في الإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧. وتعد هذه الاتجاهات المشجعة دلالة على تصاعد الزخم السياسي المؤيد لوجود دعامة إنمائية قوية للأمم المتحدة تحظى بتمويل ملائم. وللمرة الأولى منذ سنوات، يبدو أن ضمان قاعدة تمويل متينة ومستدامة صار هدفا في متناول اليد.

١٠ - وتتنامى الموارد غير الأساسية بسرعة أكبر، فمع تنوع وتعدد آليات المعونة المتاحة في البلدان المشمولة بالبرنامج تتزايد الطلبات التي يتلقاها البرنامج الإنمائي لمساعدة الحكومات على الحصول على مختلف أنواع التمويل لدعم الأولويات الوطنية وعلى إدارتها. وفي عام ٢٠٠٣ تجاوزت مشاركة الأطراف الثالثة في التمويل بليون دولار للمرة الأولى مقابل ٦٨٣ مليون دولار في عام ٢٠٠١. واستقر تقاسم تكاليف البرامج القطرية، في إطار ما تدفعه الحكومات عبر البرنامج الإنمائي لدعم الأنشطة الإنمائية التي يضطلع بها في بلدانها عند مبلغ يزيد قليلا عن بليون دولار في عام ٢٠٠٣.

دال - التخطيط والتنفيذ والبرمجة

١١ - باعتبار أن عام ٢٠٠٣ هو العام الأخير من الأعوام الأربعة لخطط عمل مدير البرنامج، استهل البرنامج الإنمائي الآن تعزيز عمليات التغيير الداخلي. وإذ تجري حاليا عملية جذرية لإعادة هيكلة الأسس التي يقوم عليها البرنامج، تحول التركيز نحو استغلال كامل القدرة التنظيمية للبرنامج الإنمائي في ميدان الدعوة والمعرفة وإقامة الشراكات ودعم تنمية القدرات. كما يستكشف البرنامج الإنمائي سبلا جديدة لتكييف قدراته وتوسيع نطاقها وفقا لما تتطلبه الأحداث.

١٢ - ومثّل اعتماد إطار تمويلي جديد متعدد السنوات صادر عن المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠٣ خطوة حاسمة أولى. ويرسم الإطار التمويلي للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، سبلا لتعميق النسق الاستراتيجي للبرامج التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي ومجالات ممارساته ونظم إدارته. ويستند الإطار إلى الطلب المؤكد على خدمات البرنامج الإنمائي من البلدان المشمولة بالبرامج خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣، ويحدد كيف يمكن للبرنامج الإنمائي تقديم الدعم بأكبر قدر من الكفاءة للتنمية التي تتمخض عن نتائج، ولا سيما في سياق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٣ - وتحقيقا للمزيد من التبسيط، عمد البرنامج الإنمائي إلى تحويل مجالات ممارساته الستة إلى خمسة واعتماد ٣٠ بندا واضحة المعالم من بنود الخدمة تنظم الأنشطة ضمن كل مجال ممارسة وتربطها مباشرة بالأهداف الإنمائية للألفية. وتصطبغ جميع عناصر إطار العمل بتركيز متكامل على مراعاة المنظور الجنساني. وأصبح العمل الذي كان يضطلع به ضمن مجال الممارسة السابق المتعلق بتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية مشمولا الآن بمجالين من مجالات الممارسة هما الحد من الفقر والحكم الديمقراطي، فيما تشمل الممارسات الثلاث المتبقية الطاقة والبيئة، ومنع الأزمات والإنعاش، وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب. وقد وافق المجلس أيضا على توسيع مكتب منع الأزمات والإنعاش نظرا لتزايد الحاجة إلى الخدمات في هذا المجال.

١٤ - ولئن كانت مجالات الممارسة هذه قد شحذت تركيز المنظمة، فقد أولت أيضا المزيد من الأهمية لمكونين آخرين أساسيين من مكونات ولاية البرنامج الإنمائي هما إقامة الشراكات وتنمية القدرات، ولفعالية التنمية عموما. ويبين الإطار التمويلي المتعدد السنوات كيف أن العمل معا، ضمن منظومة الأمم المتحدة وخارجها، سيكون عنصرا حاسم الأهمية لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. وسيساعد العديد من هذه التحالفات البلدان على بناء القدرة اللازمة لاستيعاب التغير ودعمه، وللاضطلاع بالمسؤولية عن تنفيذ جدول أعمالها الإنمائي بنفسها، وهي رؤية أدمجت ضمن جميع ممارسات البرنامج الإنمائي. وتقوم المكاتب القطرية وفريق تنمية القدرات المنشأ حديثا بتجميع الموارد المعرفية التي تجمع بين آخر البحوث الفكرية وتجارب البرنامج الإنمائي الميدانية. ويختار الفريق أيضا التجارب الناجحة من الممارسات، ويقيِّم السبل التي يمكن أن تستفيد بها البلدان من هذه التجارب في وضع خطط استراتيجية وطويلة الأجل لتنمية القدرات.

١٥ - وقد حقق البرنامج الإنمائي مزيدا من التقدم في تشجيع استخدام المعارف ضمن المنظمة وعبر منظومة الأمم المتحدة. واستمرت شبكات المعرفة في النمو وفي اكتساب خبرات مقارنة قيّمة. وظلت الاستعراضات التقييمية الواردة من البلدان المتلقية حسنة للغاية من حيث فائدة هذه الشبكات كعناصر مساهمة في عمليات اتخاذ القرار لدى البلدان لتحديد الحلول للتحديات الإنمائية. وفي نيسان/إبريل ٢٠٠٤، وافقت الإدارة العليا للبرنامج الإنمائي على ''خطة الطريق لإدارة المعارف'' التي تستهدف الارتقاء بقيمة البرنامج الإنمائي كمنظمة للمعارف، واعتمدت حوافر وأدوات لتشجيع تقاسم المعارف وتكوينها باعتبار ذلك سمة أساسية من سمات عمليات البرنامج الإنمائي.

١٦ - واتسع نطاق العمل المعرفي الذي يقوم به البرنامج الإنمائي ليشمل منظومة الأمم المتحدة دعما لبرنامج الأمين العام الإصلاحي (A/58/351). وعمل البرنامج الإنمائي بنشاط مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وأجرى مناقشات مع غيره من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها للعمل على اتباع نهج موحد في بناء شبكات المعارف لتمكين جميع المنظمات المشاركة من تقاسم المعارف والخبرة عبر المنظومة. وعلاوة على ذلك، وعلى المستوى الوطني، شجع البرنامج الإنمائي الشبكات الوطنية، التي يترأسها أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري، وقد نظمت حول أهداف مختلفة من الأهداف الإنمائية للألفية، على تحسين التشاور ووضع استراتيجيات تنفيذ ملائمة.

هاء - بناء القدرات

١٧ - استثمر البرنامج الإنمائي الزخم المتولد عن مبادرة إصلاح التعاون التقني لبناء القدرات واستمر في الترويج للمبادئ والدروس المستفادة من هذا المشروع، سواء في الداخل أو مع الشركاء الخارجيين. واستُكملت الندوة الدولية المعنية بتنمية القدرات، التي عقدت في مانيلا في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، باجتماع متابعة عقد في طوكيو في شباط/فبراير ٢٠٠٤. وشارك في رعاية ندوة طوكيو الوكالة اليابانية للتعاون الدولي والوكالة الكندية للتنمية الدولية ومعهد البنك الدولي، والوكالة الألمانية للتعاون التقني وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ونظمت حكومة شيلي حلقة متابعة خاصة ببلدان أمريكا اللاتينية. ودعت التوصيات المقدمة خلال الاجتماع إلى إيجاد فرص أفضل - في إطار تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب - للتواصل بين بلدان المنطقة، بشأن المسائل الخاصة بتنمية القدرات، فضلا عن توسيع نطاق هذه الأنشطة لتشمل مناطق أخرى.

١٨ - وعرضت توصيات ندوة طوكيو على عدد من الهيئات الفرعية للجنة المساعدة الإنمائية/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ووافقت شبكة الحكم التابعة للجنة المساعدة الإنمائية على تمويل شبكة تعليمية لتنمية القدرات يتولى البرنامج الإنمائي حاليا التنسيق لها. والقصد هو إعداد ورقة سياسات وممارسات لعرضها على لجنة المساعدة الإنمائية. ويتوقع أن تكون هذه الورقة متاحة في المنتدى الثاني الرفيع المستوى بشأن تنسيق المعونة الذي ستستضيفه فرنسا في آذار/مارس ٢٠٠٥. واستمر البرنامج الإنمائي في تشجيع تنمية القدرات في العمل الذي تقوم به فرقة العمل المعنية بالمواءمة، ويسَّر المشاركة الاستراتيجية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في عمليات لجنة المساعدة الإنمائية، مكملا بذلك تركيز منظومة الأمم المتحدة على الإصلاحات الداخلية المماثلة.

١٩ - واعتمد فريق تنمية القدرات التابع لمكتب البرنامج الإنمائي لسياسات التنمية استراتيجية مكونة من عناصر سبعة تهدف إلى تعميم تنمية القدرات في المنظمة بأكملها، وتشمل تنقيح السياسات والإجراءات التنفيذية، وإدماج هذا النهج في برامج التعلم ونظم الإدارة القائمة على النتائج المحققة، ووضع مجموعة من الصكوك والمنهجيات.

٢٠ - ومن خلال مبادرة تنمية القدرات ٢٠١٥، وهي شراكة عالمية أنشئت استجابة للدعوة الواردة في خطة عمل جوهانسبرغ إلى التركيز على تنمية القدرات لتعزيز فعالية التنمية، عيَّن البرنامج الإنمائي مستشارين للسياسات وأخصائيين برنامجيين في سبعة من مراكزه الإقليمية ومرافقه المعرفية دون الإقليمية. ويجري حاليا إنشاء لجان إشراف إقليمية إلى جانب الإقليمية ودون الإقليمية تطويرا للقدرات في مجال المعلومات والتعلم والتواصل. وتُتخذ حاليا في كل منطقة مبادرات جديدة تركز على تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

واو - تبسيط القواعد والإجراءات والمواءمة بينها

٢١ - كانت عملية إصلاح البرنامج الإنمائي ضرورية لكي تساير المنظمة الاحتياجات المعقدة لعالم متسارع في عولمته. ولم تؤكد تجارب السنوات الأخيرة فحسب الحاجة الملحّة إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بل أكدت أيضا أهمية المضي قدما في تنفيذ برنامج الأمين العام لإصلاح الأمم المتحدة الذي يشدد على المواءمة بين جهود مختلف فروع منظومة الأمم المتحدة. وتندرج المواءمة بطبيعة الحال في نطاق الأهداف الإنمائية للألفية. وضمن منظومة الأمم المتحدة، تعتمد الأهداف على مواطن القوة لدى عدد كبير من الوكالات والصناديق والبرامج، مما يؤكد ضرورة قيام المنظمات بإدماج الأهداف ضمن مبادرات برمجة مشتركة واستغلال الخبرات والموارد على النحو الأمثل. وفي البلدان التي تكافح على وجه الخصوص لإدارة علاقات متعددة مع شركاء في التنمية ستكون المواءمة أداة حيوية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٢ - وكان البرنامج الإنمائي، بوصفه ممولا ومديرا لنظام المنسقين المقيمين، أحد قادة عملية المواءمة التي بدأت منذ سنوات عدة بتطبيق التقييمات الموحدة وأطر التخطيط الإنمائي. وفي عام ٢٠٠٣، بدأت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية العمل بنظام قائم على النتائج يشجع الروابط المباشرة بين أهداف البلدان وأهداف الأمم المتحدة في مجال التنمية. وفي الوقت نفسه، وافقت منظومة الأمم المتحدة على تنقيح المبادئ التوجيهية للبرمجة المشتركة؛ وعلى اعتماد أدوات موحدة للمصادقة والتنفيذ والرصد؛ وعلى مبادئ توجيه التمويل بأسلوب موحد؛ وعلى عقد اجتماعات مشتركة للاستراتيجيات مع الشركاء الوطنيين - وجميعها أنشطة جرت العادة على أن تقوم بها كل منظمة على حدة.

٢٣ - وفي عام ٢٠٠٤، كثفت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من مشاركتها في جهود المواءمة التي تبذلها لجنة المساعدة الإنمائية/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومن نشاطها في إطار مبادراتها الموسعة والمعززة في مجال المواءمة. وأنشأت المجموعة الإنمائية فريقا عاملا برئاسة البرنامج الإنمائي لتنسيق المساهمات في عمل لجنة المساعدة الإنمائية/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلق بالمواءمة. وأعد الفريق خطة عمل لتسليط الضوء على جهود المواءمة والإصلاح التي تبذلها المجموعة الإنمائية في سياق إطار عمل لجنة المساعدة الإنمائية. وهو يعد الآن أيضا ورقة تعرض موقف المجموعة الإنمائية بشأن النهج القطاعية الشاملة، ويدعم أفرقة الأمم المتحدة القطرية في البلدان الأربعة عشر التي تجرب فيها لجنة المساعدة الإنمائية/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عملية المواءمة للمساهمة في المتابعة الاستراتيجية لإعلان روما بشأن المواءمة. يضاف إلى ذلك أن الأمم المتحدة ستشارك في رعاية المنتدى الثاني الرفيع المستوى المعني بالتنسيق، الذي سيعقد في باريس في شهر آذار/مارس ٢٠٠٥.

٢٤ - وعزز البرنامج الإنمائي كثيرا من مساهمته في جهود لجنة المساعدة الإنمائية في ميدان المواءمة. وقد شجعت المنظمة باستمرار على تنفيذ خطة المواءمة في بلدانها الشريكة، واستضافت على سبيل المثال اجتماعا في بوركينا فاسو بشأن أدوات إدارة المعونة. وقد أتاح هذا الاجتماع الفرصة لتبادل المعارف بغية تمكين البلدان من إدارة وتنسيق المعونة على نحو أفضل. وقامت المنظمة أيضا بدور الميسّر الأول في إثيوبيا وتنزانيا ونيكاراغوا، ولعبت دورا قياديا في دعم التقييم المشترك للتعلم على الصعيد القطري في نيكاراغوا. وبالإضافة إلى ذلك، موّل البرنامج الإنمائي اجتماع البلدان الشريكة المعني بالتنسيق الذي تمخض عن بيان للبلدان الشريكة بشأن التنسيق وسوف يسهم في دعم اجتماع باريس.

٢٥ - واشترك البرنامج الإنمائي مع المنظمات التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الأخرى في زيادة عدد البلدان التي تستخدم إجراءات البرمجة القطرية الموحدة المركزة على إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية إلى ١٨ بلدا. واستكملت الأدوات المنسقة بمجموعة أدوات للتدريب المباشر بواسطة الحاسوب، وقد لاحظت الأفرقة القطرية فائدة مجموعة الأدوات هذه في شرح الإجراءات الموحدة. وحيث أن عام ٢٠٠٤ كان العام الأول لاعتماد خطة عمل البرنامج القطري وخطط العمل السنوية كأدوات لتنفيذ البرامج، فقد استعرضت المجموعة الإنمائية الخبرة المكتسبة حتى ذلك الحين من خلال تقييم مستقل. وأظهر الاستعراض توثّق الروابط بين الأولويات الوطنية وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ورغم أن ردود الفعل على إدخال الأدوات الجديدة كانت إيجابية عموما، فما زالت هناك مجالات تتطلب مزيدا من التحسين لكي يسهم تنفيذ البرامج القطرية في التقدم نحو تحقيق النتائج الواردة في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٢٦ - وإثر الاستعراض الآنف الذكر، يجري حاليا تحديث التوجيه المتعلق بالتقييم القطري المشترك، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وخطة عمل البرنامج القطري/خطة العمل السنوية ليأخذ في الاعتبار الاستنتاجات والدروس المستفادة. وقُدم أيضا توجيه جديد بشأن البرمجة المشتركة يأخذ في الاعتبار الاستعراضات المشتركة بين الوكالات للخبرة المكتسبة.

٢٧ - وتوضع حاليا الصيغة النهائية للمبادئ التوجيهية الخاصة بتقييم الإدارة المالية ليبدأ تطبيقها في عام ٢٠٠٥. وقد وافقت اللجنة التنفيذية للمجموعة الإنمائية على استخدام إجراءات موحدة عند تحويل موارد نقدية والإبلاغ عن النفقات ومراجعة الحسابات. وتبشر مواءمة هذه الإجراءات بالحد كثيرا من تكاليف المعاملات التي يتكبدها شركاء الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، يتوقع أن يسفر اعتماد نهج مشترك لإدارة المخاطر عن انخفاض كبير في عدد عمليات مراجعة الحسابات المختلفة التي تجرى مع الشركاء الوطنيين.

زاي - نظام المنسقين المقيمين

٢٨ - أعيد تصميم مركز تقييم المنسقين المقيمين ورفع مستواه استجابة لدعوة القرار ٢٠١/٥٦ إلى تحسين قدرات منظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري. وقد راعت هذه التغييرات الحاجة إلى تقييم أفضل للمرشحين للدور المتزايد التعقيد الذي يقوم به المنسقون المقيمون في قيادة عمليات إصلاح الأمم المتحدة على مستوى المكاتب القطرية وفي التعامل مع الأزمات ومع الأوضاع في مرحلة ما بعد الصراع. وجرت الملاءمة بين الكفاءات الإدارية والقيادية المطلوبة لمناصب المنسقين المقيمين وبين المتطلبات المتطورة لهؤلاء المنسقين. وروعيت الاعتبارات الجنسانية والثقافية في جميع خطوات عملية إعادة التصميم.

٢٩ - ومن عام ٢٠٠١ إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤،خضع قرابة ٢٥٥ مرشحا للتقييم الخاص بالمنسقين المقيمين، كان من بينهم ٥٦ في المائة من موظفي البرنامج الإنمائي و ٣٣ في المائة من النساء. وكان حوالي ٥٠ في المائة من هؤلاء المرشحين ينتمون إلى بلدان نامية. وللمرة الأولى على الإطلاق، اشترط على المنسقين المقيمين الحاليين والسابقين النجاح في تقييم المنسقين المقيمين لكي يتمكنوا من البقاء في وظائفهم. وفي الأول من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، كان حوالي ٤٥ في المائة من المنسقين المقيمين البالغ عددهم ١٣١ منسقا بمن فيهم المعينون الذين لم يكلفوا بعد، ينتمون إلى بلدان نامية، مقابل ٤٢ في المائة في عام ٢٠٠٣. وخلال الفترة نفسها، ارتفعت نسبة المنسقات المقيمات من ٢٤ في المائة إلى ٢٦ في المائة.

٣٠ - ومن الضروري مواصلة الجهود في جميع الوكالات والصناديق والبرامج لتقديم مرشحات متفوقات من البلدان النامية لتقييم مؤهلاتهن لمناصب المنسقين المقيمين وتوظيفهن فيها. ولضمان المزيد من التنوع بين المنسقين المقيمين، حددت ٥٠ في المائة للمرشحين من البلدان النامية و ٤٠ في المائة للنساء كهدفين ينبغي تحقيقهما في تعيين المنسقين المقيمين. وقد أمكن بلوغ هذين الهدفين في الفترة من نيسان/إبريل إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وأتى قرابة ٢٦ في المائة من المنسقين المقيمين من منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة بخلاف البرنامج الإنمائي. وبلغت نسبة المشاركين من منظمات الأمم المتحدة المرشحين للتقييم الخاص بالمنسقين المقيمين ٣٦ في المائة.

٣١ - ولا يزال تقييم أداء المنسقين المقيمين يمثل تحديا مع محدودية آليات التقييم المتاحة حتى الآن. فعلى سبيل المثال، لا يُجري أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق تقييمات سنوية للمنسقين المقيمين إلا على أساس استثنائي. ويستعرض مكتب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية التقارير السنوية للمنسقين الإقليميين، مستكملة بالمعلومات الأخرى المتاحة، لجمع الأدلة الأولية الخاصة بأداء المنسقين المقيمين. كذلك تشجع الوكالات والصناديق والبرامج على تقديم تقارير عن المسائل المتعلقة بالأداء لدى نشوئها.

٣٢ - ولا توجد حاليا أية آلية لتقييم مساهمات المنظمات المختلفة في الأداء العام لأفرقة الأمم المتحدة القطرية. ولمعالجة هذه المسألة، وافق أعضاء اللجنة التنفيذية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على إدراج فرع متعلق بأداء الأفرقة القطرية ضمن أدوات تقييمهم السنوي للموظفين. وقد تلقى جميع المنسقين المقيمين تقريبا تعليقات شاملة بهدف تعزيز الأداء والمساءلة. وفي عام ٢٠٠٣، استخدم التقييم الشامل بنجاح لتمكين المنسقين والممثلين المقيمين الجدد من تحديد الثغرات في الأداء الإداري.

حاء - السياسات الجنسانية

٣٣ - ضاعف البرنامج الإنمائي من جهوده في مجال الموارد البشرية ليعكس على نحو مناسب التزاماته تجاه المساواة بين الجنسين في سياسة ملاك الموظفين. وانتهى مكتب الموارد البشرية من وضع بطاقة نتائج جنسانية للمؤسسة تحدد هدفا يتمثل في بلوغ التوازن بين الجنسين مناصفة في المنظمة بأسرها بحلول عام ٢٠١٠. ولكفالة أن يظل التطور ثابتا ومنتظما، استحدث البرنامج الإنمائي نظام معلومات محوسب للخط الأساس من شأنه أن يمكن المديرين من رصد التقدم وإدخال التعديلات الضرورية فيما يتعلق بالتوظيف وانتداب الموظفين.

٣٤ - وعزز البرنامج الإنمائي خلال عام ٢٠٠٤ تنفيذ المبادرات الاستراتيجية الشاملة الداعمة لعملية تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين. وقدمت جميع مجالات الممارسة دعما موجها نحو إدماج الأبعاد الجنسانية في السياسات الوطنية والبرامج وعمليات الميزانية، والنهوض بقدرات الآليات النسائية على المستوى الوطني؛ والنشر والاستعمال الاستراتيجيين للبيانات المصنفة حسب نوع الجنس في الحوار السياساتي والدعوة.

٣٥ - وقطع البرنامج الإنمائي على نفسه التزاما قويا بتعميم مراعاة المنظور الجنساني من خلال تحديد ''المساواة بين الجنسين'' كواحد من المحركات المشتركة بين جميع بنود خدمات الإطار التمويلي المتعدد السنوات. ويعمل فريق دعم العمليات التابع للبرنامج الإنمائي جنبا إلى جنب مع جميع الممارسات الأساسية لتطوير مؤشرات محددة لرصد وتقييم التقدم المحرز في كل بند من بنود الخدمات.

٣٦ - وفي تعزيز المساواة بين الجنسين كمحرك شامل، نجح البرنامج الإنمائي، في اعتماده المتزايد على موارد الخبرة الجنسانية الموجودة لديه، بما في ذلك تعظيم دور الصندوق الإنمائي للمرأة باعتباره حفازا للبرمجة المبتكرة المتعلقة بنوع الجنس داخل منظومة الأمم المتحدة. وينفذ كل من البرنامج الإنمائي وصندوق المرأة سلسلة من الخطوات المحددة لضمان زيادة التكامل بين البرامج ودمج مراكز الخدمات الإقليمية التابعة للبرنامج الإنمائي في المكاتب الإقليمية لصندوق المرأة لتشكل مراكز إقليمية من شأنها أن تتيح للصندوق فرصا أكبر للابتكار ولتعميم الدروس وأفضل الممارسات في البرنامج الإنمائي والبرامج المشتركة بين الوكالات.

٣٧ - ويجري البرنامج الإنمائي وصندوق المرأة في الوقت الحالي تحليلا مشتركا للتقدم المحرز وللثغرات القائمة في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع مجالات الممارسة الأساسية بالبرنامج الإنمائي، من أجل توفير قاعدة تحليلية للتغيُّر في طريقة تنفيذ استراتيجيات تعميم مراعاة المنظور الجنساني داخل المنظمة. وطلب إلى المدير التنفيذي لصندوق المرأة أن يعمل كمستشار خاص لمدير البرنامج الإنمائي في المسائل الجنسانية. واستكمالا لهذه المبادرات المحددة، يجري مكتب التقييم التابع للبرنامج الإنمائي حاليا استعراضا شاملا لعمل البرنامج الإنمائي في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني.

طاء - الرصد والتقييم

٣٨ - يقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن التقييم يؤدي وظيفتين أساسيتين هما تحسين نوعية السياسات والبرامج والتحقق من الإنجازات المحرزة مقارنة بالنتائج المتوخاة. وضمانا لبقاء عمليات التقييم على طابعها الاستراتيجي أدخلت تحسينات متواصلة لتطويع البنية التقييمية لأهداف المنظمة، ولاستعراض المنهجيات وتحديثها، ولتعزيز القدرات التقييمية لدى

البرنامج الإنمائي وشركائه. وعقب سنتين من التطبيق، يجري حاليا استعراض هذه البنية وآلياتها. وقد نجح تقرير فعالية التنمية الثالث في زيادة فهم الفكرة العامة لفعالية التنمية بتحديده المحركات الرئيسية التي يستند إليها الإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧. ولقد اختُبرت بنجاح جدوى هذه المحركات - القدرة والملكية والسياسة العامة - بوصفها إطارا للتقييم وذلك في التقييم القطري لنيجيريا في عام ٢٠٠٣، ويجري الآن زيادة صقلها من خلال تقرير فعالية التنمية الرابع.

٣٩ - ولقد ثبتت جدوى التقييمات الاستراتيجية والموضوعية كأدوات فعالة مفيدة للمنظمة من خلال عمليات تقييم الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي لعملية ورقات استراتيجية الحد من الفقر والتقارير الوطنية عن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وقد وفرت هذه التقييمات منهاجا ملائم التوقيت لمناقشة الرصد المنسق للتقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وأداء ورقات استراتيجية الحد من الفقر، وربطت بمزيد من الوضوح بين رصد الفقر وإصلاح السياسات لصالح الفقراء. يضاف إلى ذلك أن التقييمات القطرية، أو تقييمات نتائج التنمية، استخدمت بفعالية منذ إدخالها في عام ٢٠٠٢. ولقد تبين من استعراض مبدئي أن هذه التقييمات توفر أساسا قويا لمعرفة ما إذا كان البرنامج الإنمائي يستغل ميزته النسبية على الوجه الأمثل. وينظر مكتب التقييم حاليا في كيفية توسيع نطاق التغطية السنوية لتقييمات نتائج التنمية بوصفها وسيلة لتأكيد صحة نتائج البرنامج الإنمائي على الصعيد القطري.

٤٠ - وعمل مكتب التقييم عن كثب مع فريق دعم العمليات التابع للبرنامج الإنمائي لكفالة مواصلة استجابة التقييم لهيكل المنظمة التخطيطي لإطار التمويل المتعدد السنوات. ولقد أدى تقاسم خطط التقييم ومراجعة الحسابات بين مكتب التقييم ومكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء إلى تحسين الاتصال بشأن عمليات التقييم القطرية. وفي حالة تركيا، اتبع تقييم نتائج التنمية بدقة عملية مراجعة الحسابات واستند إليها. ووفرت هذه النتائج مجتمعة تقييما متوازنا للأداء الداخلي ومساهمة في فعالية التنمية.

٤١ - وفي عام ٢٠٠٤ أجري تقييم شامل لإطار التعاون العالمي الثاني للبرنامج الإنمائي تقييما شاملا. وناقش المجلس التنفيذي هذا التقييم وردود فعل إدارة البرنامج الإنمائي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. واستنادا إلى نتائج المشاورات غير الرسمية مع المجلس التنفيذي وداخل البرنامج الإنمائي نفسه والآراء المعرب عنها في هذه المشاورات، حدد البرنامج الإنمائي عددا من الدروس الأساسية لتستفيد بها عملية تطوير البرنامج العالمي للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧.

٤٢ - وجرى تعزيز التوافق مع سياسات وإجراءات التقييم المتبعة لدى الصناديق والبرامج المتصلة بالبرنامج الإنمائي. وعلى سبيل المثال، تقترح ورقة غرفة الاجتماعات، والتي وضعها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والبرنامج الإنمائي لدورة شهر كانون الثاني/يناير للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/CRP.2)، سبلا للتوفيق بين نظام التخطيط ونظام التقييم الذاتي باستخدام الإطار التمويلي المتعدد السنوات وما يتصل به من آليات الإبلاغ السنوية الموجهة نحو النتائج.

٤٣ - وعمل البرنامج الإنمائي أيضا بنشاط بصفته رئيسا لمجموعة التقييم التابعة للأمم المتحدة التي تهدف إلى النهوض بمستوى التعاون بين هيئات الأمم المتحدة المعنية بالتقييم. وقد ركز فريق الأمم المتحدة للتقييم على عدة من مجالات العمل الرئيسية في عام ٢٠٠٣ وأهمها تعزيز التنسيق في مجالي تقييم الأهداف الإنمائية للألفية وتوحيد ممارسات التقييم على المستوى العملي. ولقد تبين، على سبيل المثال، من دراسة للقواعد والمعايير أجراها الفريق أن لدى ما يزيد على ثلاثة أرباع منظمات الأمم المتحدة سياسة تقييمية واضحة، وأن لدى أكثر من أربعة أخماس مبادئ توجيهية في هذا الشأن. ووجدت هذه الدراسة أيضا أن القدرات والممارسات تختلف بين منظمة وأخرى في منظومة الأمم المتحدة. ويتمثل التحدي الذي سيواجهه الفريق في الاتفاق على مجموعة مشتركة من المعايير الدنيا المستمدة من هذه الممارسات المتباينة. وقدم فريق الأمم المتحدة للتقييم أيضا دعما حاسما لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة في إعدادها الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات. وحدد فريق الأمم المتحدة للتقييم في اجتماعه السنوي في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، أولوياته الاستراتيجية للعام القادم، وهي مواصلة عمله المتعلق بالقواعد والمعايير، وتعزيز تنمية قدرات التقييم، والسير قدما في عملية الإصلاح والمواءمة في الأمم المتحدة.

٤٤ - ومع اقتراب عام ٢٠١٥، يتزايد الطلب على الإتيان بأدلة موثوقة على التقدم المحرز نحو الأهداف الإنمائية للألفية. ولهذا التحدي جوانب متعددة، فالتقييم يحاول توفير أساس لمسؤولية المقدم أمام العميل والمنفذ أمام المانح، كما يحاول تحسين الممارسة الإنمائية من خلال هياكل الحكم التي تيسر التعلم. والبرنامج الإنمائي والصناديق والبرامج المتصلة به تتحمل مسؤولية في هذا السبيل بوصفها منظمات ذات ولاية تقضي بمد الجسور بين الحكومات وفئات المجتمع المدني والقطاع الخاص والهيئات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف. وسيكون التحدي المهيمن في هذا الصدد هو فتح باب العمليات التقييمية لتضم أبعاد المساءلة والحكم الأوسع نطاقا، مع القيام في نفس الوقت بتوفير أساس متين من شأنه أن يمكن البرنامج الإنمائي من الإبقاء على استقلاله وقيمته.

ياء – الانتقال ومنع نشوب الأزمات والإنعاش

٤٥ – استمر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز سجله الراسخ في بناء السلام وتوطيده وصيانته مستندا بشدة إلى عمله في مجالات مثل تقديم الدعم من أجل الحكم الديمقراطي والحد من الفقر. وقد اضطلع البرنامج الإنمائي بدور رئيسي في مساعدة البلدان على الانتقال إلى نهج ينشد التنمية من خلال تعزيز سيادة القانون والحكم الرشيد؛ والعدالة والأمن؛ وتسريح الجنود والحد من تدفق الأسلحة الصغيرة؛ ودعم إجراءات إزالة الألغام؛ وتزويد السكان المتضررين من الحروب بسبل عيش بديلة. وعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في الاستجابة للكوارث الطبيعية، على مد يد المساعدة عند انتهاء مهمة الإغاثة الإنسانية لكي يهيئ مبادرات الإنعاش المبكر. وعزز البرنامج الإنمائي أيضا جهوده لتعميم منظور منع الأزمات في عمله الإنمائي من خلال الحوار المتعلق بالسياسة العامة وتدريب الموظفين، وتبادل المعارف.

٤٦ – وظلت إدارة عمليات الخروج من الأزمات تشكل تحديا للمجتمع الدولي، حيث تكرر ظهور الفجوات بين الإغاثة الطارئة وجهود التنمية المستدامة. ويسعى البرنامج الإنمائي إلى مواجهة هذا التحدي من خلال برنامجه للإنعاش الانتقالي الذي يركز على استرجاع قدرة الحكومات والمجتمعات المحلية على إعادة البناء والخروج من الأزمات، ويحول بذلك دون الوقوع مجددا في الأزمات. ويسعى البرنامج الإنمائي في الوقت نفسه إلى تحفيز أنشطة التنمية المستدامة والاستفادة من الجهود الدولية والمحلية السابقة.

٤٧ – وفي أفغانستان واصل البرنامج الإنمائي الاضطلاع بدور داعم هام في عدد من المجالات الأساسية لتنفيذ الإطار الإنمائي الوطني. ودعما منه لتقوية هياكل الحكم، قدم البرنامج الإنمائي المساعدة إلى الحكومة لعقد ''اللويا جيرغا'' التي أقرت دستورا جديدا للبلد. كما قدم البرنامج الإنمائي الدعم للجان الدستور والقضاء والخدمة المدنية وحقوق الإنسان، ضمن غيرها. وبتعاون وثيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ساعد البرنامج الإنمائي على تسجيل حوالي ١٢ مليون ناخب أفغاني، ٤١ في المائة منهم نساء. وفي إطار التحضير للانتخابات الرئاسية، قدم البرنامج الإنمائي إلى المجلس المشترك لإدارة الانتخابات دعما مشتركا مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وركزت المساعدة على تعبئة الموارد والتنسيق بين المانحين وإدارة الانتخابات وإعلام الناخبين والتثقيف المدني، إضافة إلى رصد وسائط الإعلام. وساعد البرنامج الإنمائي في إصلاح الهياكل الأساسية الريفية وبناء المرافق العمومية في ٢٣ محافظة استفاد منها ما يناهز ٠٠٠ ٢٢٨ شخص في هذه المجتمعات. وعلاوة على ذلك، ساعد برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة

الإدماج على نزع سلاح ما يزيد على ٠٠٠ ٢١ مقاتل سابق سيدمجون تدريجيا في مجتمعاتهم المحلية. وأمكن بفضل الصندوق الاستئماني للقانون والنظام الذي يديره البرنامج الإنمائي دفع مرتبات الشرطة وتكاليف المعدات طيلة السنة. ووفر البرنامج الإنمائي أيضا دورات للتدريب والدعوة في مجال الحقوق الجنسانية لصالح وزارة شؤون المرأة و ١١ وزارة أخرى.

٤٨ - وفي العراق يسر النهج التجميعي التخطيط المتكامل والتخصيص المنسق. وتلقى هذا النهج دعما من مبتكر أنشأته الأمم المتحدة بالاشتراك مع البنك الدولي للاستفادة من مواطن القوة لدى كل منظمة. وتمكن المانحون لأول مرة، في بيئة ما بعد الصراع، من تمويل أنشطة تديرها كل منظمات الأمم المتحدة من خلال قناة واحدة وفرها البرنامج الإنمائي بصفته وكيلا إداريا. وأظهرت السنة الأولى من عمل المرفق نتائج إيجابية للأمم المتحدة من حيث معدلات الإنفاق والتنسيق. ويجري حاليا النظر في اتباع نهج مثيلة في بلدان أخرى تعيش مرحلة ما بعد الصراع، كالصومال والسودان.

٤٩ - وواصل البرنامج الإنمائي عمله على تعزيز عملية النداء الموحد. وذلك، على سبيل المثال، بإعداد مذكرة توجيهية لمكاتبه القطرية وتدريب أفرقة الأمم المتحدة القطرية على تطوير عمليات النداءات الموحدة. بيد أن التمويل اللازم لأنشطة الإنعاش في إطار عملية النداء الموحد لم يتوافر في كثير من الحالات إذ لم يكن المانحون على استعداد لدعم خطط الإعمار والإنعاش في مرحلة الطوارئ. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تشرك الوكالات الإنمائية الثنائية على نحو أفضل من أجل تمويل الإنعاش المبكر والبرامج الانتقالية، وينبغي للمانحين أن يدعموا اشتراك الأمم المتحدة مع الجهات الحكومية المعنية بالتنمية.

٥٠ - وما زال منع الصراع وبناء السلام يشكلان مجالا ذا أولوية لدى البرنامج الإنمائي. وقد ساعد البرنامج الإنمائي بعض البلدان على تعزيز مؤسسات الحكم الأساسية لمنع الصراع ومسبباته. ففي قيرغيزستان، تعاون البرنامج الإنمائي مع الحكومة على وضع برنامج مبتكر لمنع الصراع العرقي. وقد أنشأ المشروع النموذجي، علاوة على توطيده أسس الحكومة المحلية التشاركية، نظام معلومات للإنذار المبكر. وجرى تدريب منظمات المجتمع المحلي، ويضم معظمها أعضاء من مختلف الأعراق، على العمل مع الحكومة المحلية في إدارة الصراع. ووحدت المنح الرأسمالية الصغيرة صفوف المجتمعات المحلية لتعمل معا على تخطيط التنمية، وتبدد التوتر إذ انكب الناس جمعا على بناء نظم الري والمدارس. وتم توسيع هذه المبادرة لتشمل ثلاث محافظات، وتتضمن أنشطة عابرة للحدود مشتركة مع طاجيكستان وأوزبكستان.

٥١ - واستمر البرنامج الإنمائي في دعم البرامج الرامية إلى الحد من انتشار الأسلحة الصغيرة جنبا إلى جنب مع مبادرات نزع السلاح والتسريح بصورة شاملة. ففي كوت ديفوار، بدأ البرنامج الإنمائي بُعيد توقيع اتفاق ماركوسيس للسلام، في العمل مع حكومة المصالحة الوطنية على استراتيجية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. واجتذب تدخل البرنامج الإنمائي الذي جاء في الوقت المناسب وما قدمه من تمويل ابتدائي دعما أوسع من المانحين الثنائيين الذين تبرعوا منذ ذلك الحين بما يناهز ١٠ ملايين دولار لسلسلة من مشاريع التسريح الكبرى. وقام البرنامج الإنمائي عموما، من خلال صندوقه الاستئماني المواضيعي لمنع الأزمات والإنعاش، بدعم جمع وتدمير ٧٣٠ ١٢٣ قطعة سلاح و ١٧٠ طنا من الذخيرة في عام ٢٠٠٣، بما في ذلك مليون خرطوشة لأسلحة صغيرة.

٥٢ - وقد أُبخس بشدة في تقدير أثر الكوارث الطبيعية وإسهامها في الفقر. ومن أجل تحسين الفهم العالمي للعلاقة بين التنمية وأخطار الكوارث، قام البرنامج الإنمائي بنشر مؤشر عالمي لأخطار الكوارث يقيس التعرض النسبي للبلدان لثلاثة أخطار طبيعية رئيسية - الزلازل والأعاصير المدارية والفيضانات - ويحدد العوامل التي تساهم في زيادة احتمالات الخطر. وأتاح تقرير الحد من مخاطر الكوارث: تحد يواجه التنمية الذي استهله البرنامج الإنمائي في عام ٢٠٠٤. إمكانية المقارنة بين البلدان، وأفيدت أنه كثيرا ما تكون هناك بلدان متساوية في احتمالات ثم التعرض لمخاطر الكوارث الطبيعية. وتختلف إلى حد بعيد في مدى التأثر بها. ويقترح هذا التقرير، الذي استهل في أكثر من ٢٠ بلدا كأداة للدعوة من أجل زيادة الوعي بمدى تمكُّن عمليات التنمية من تحديد شكل خطر الكوارث سلبا وإيجابا على السواء، استراتيجيات لتخفيف آثار الكوارث إلى أدنى حد باختيار السياسات المناسبة.

٥٣ - وجرى خلال سنة ٢٠٠٣ توثيق التعاون والبرمجة المشتركة للحد من الكوارث بين البرنامج الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية وأمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث. وأجريت عملية تقييم ذاتي من أجل تحديد الأدوار والمسؤوليات التنفيذية للأمم المتحدة تحديدا واضحا لزيادة فعالية جهود الحد من الكوارث. وتمخضت هذه العملية عن عدة أنشطة مشتركة بين الوكالات على المستوى القطري، ومنها جهد تعاوني للحد من الخطر البركاني في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومبادرة إعصار النينيو في إكوادور وبيرو.

٥٤ - ويعمل البرنامج الإنمائي على نحو وثيق مع أمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث دعما لأعمال التحضير للمؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث في ٢٠٠٥. فقد تشاركت المنظمتان خلال سنة ٢٠٠٣ في استضافة مؤتمرين لنصفي الكرة الأرضية بشأن الإنذار المبكر في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنتدى ميتش + ٥ في أمريكا اللاتينية. وعلاوة على ذلك، واصل البرنامج الإنمائي تقديم الدعم لبلدان مختارة من أجل إعداد التقارير الوطنية.

٥٥ - ولا تزال تعبئة التمويل الكافي من أجل مبادرات بناء القدرات في مجال الحد من الكوارث والإنعاش تمثل تحديا قائما. فالبرامج في هذا المجال تتلقى من مجتمع المانحين موارد أقل بكثير من الموارد التي تتلقاها المبادرات الموجهة نحو الاستجابة الإنسانية وحالات الصراع. وسيحتاج الدور الهام الذي يمكن أن تؤديه جهود الحد من الكوارث كاستثمار حقيقي في إنقاذ الأرواح والحد من الخسائر، إلى تعزيز متزايد في المستقبل.

ثانيا - المتابعة المتكاملة للمؤتمرات ولاجتماعات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة: الأهداف الإنمائية للألفية

٥٦ - يركز البرنامج الإنمائي أنشطته، بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة، على الاستعراض الخمسي الحاسم لتنفيذ إعلان الألفية. وتتيح العملية المفضية إلى اجتماع القمة الرفيع المستوى واجتماع القمة ذاته فرصة استراتيجية لتعزيز الالتزامات والإجراءات العملية من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ويسعى البرنامج الإنمائي إلى تكوين زخم سياسي وطني وإقليمي وعالمي لإعداد خطط العمل وبناء القدرة لزيادة البرامج ووضع التزامات محددة للعمل. ويساعد البرنامج الإنمائي أيضا الحكومات وأفرقة الأمم المتحدة القطرية والخبراء الوطنيين وغيرهم من الشركاء في التوفيق بين الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر واستراتيجيات المدى البعيد القائمة على الاحتياجات من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٧ - وانتهى مشروع الألفية من معظم أبحاثه في سنة ٢٠٠٤. ونشر في موقعه على الإنترنت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ مشروع خطته العالمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مشفوعا بالبحوث الأساسية، لكي يعلّق عليه الجمهور. وسيقدم مشروع الألفية الصيغة النهائية للخطة العالمية إلى الأمين العام للأمم المتحدة في منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وعقد مدير مشروع الألفية وقادة فرق العمل والأمانة مشاورات عديدة طوال سنة ٢٠٠٤ طلبا للمدخلات والأفكار الجديدة. وفي نفس الوقت، عمّق مشروع الألفية من دعمه للبلدان. واستهل في ٢٠٠٤ عملا استشاريا على المستوى القطري في ثمانية بلدان نموذجية، هي إثيوبيا، والجمهورية الدومينيكية، والسنغال، وطاجيكستان، وغانا، وكمبوديا، وكينيا، واليمن.

٥٨ - وحتى نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، صدر ٨٤ تقريرا قطريا عن الأهداف الإنمائية للألفية وقدمت ستة بلدان تقاريرها الثانية، بل وانفردت فييت نام بإصدار تقريرها السنوي الثالث على التوالي. وتم في عام ٢٠٠٤ إصدار ثلاثة تقارير إقليمية عن الأهداف الإنمائية للألفية وذلك في الدول العربية ومنطقة البحر الكاريبي وأوروبا الوسطي، مما رفع عدد

التقارير الإقليمية إلى ستة. وما زال تقديم تقارير عن الهدف ٨ (إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية) يحظى باهتمام متزايد. فقد أصدرت الدانمرك أول تقرير في عام ٢٠٠٣ (ثم تقريرا ثانيا في ٢٠٠٤)، وتلتها السويد وفنلندا والنرويج وهولندا في ٢٠٠٤ وصرّحت ألمانيا وبلجيكا وكندا والمملكة المتحدة أيضا بأنها ستُعد تقارير. وبدأت عدة دول نامية في الإبلاغ عن الهدف ٨ في تقاريرها القطرية عن الأهداف الإنمائية للألفية انطلاقا من منظورها الخاص.

٥٩ - وفي الوقت نفسه، أطلقت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بالتنسيق مع البرنامج الإنمائي مشروعا عنوانه ''بناء القدرة ومحو الأمية الإحصائية من أجل رصد الأهداف الإنمائية للألفية على المستوى القطري'' يهدف إلى بناء القدرة الوطنية على رصد الأهداف الإنمائية للألفية وتحسين استخدام المنهجيات القائمة على الأدلة لإدارة السياسة الإنمائية. وبدأ هذا المشروع في ثلاثة بلدان نموذجية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بالتنسيق مع بدء تطبيق برنامج المعلومات المتعلقة بالتنمية (DevInfo) وهو رزمة من البرامج الحاسوبية جرى إقرارها وتطويرها مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وستتوسع في عام ٢٠٠٥ لتشمل ٣٠ بلدا في أنحاء العالم. ومكنت حلقة عمل عقدت في تموز/يوليه ٢٠٠٤ منظمات الأمم المتحدة من المساهمة في مضمون مواد التدريب وتصميمها. وجرى في أيلول/سبتمبر إطلاق برامج تدريب نموذجية في شرق أفريقيا تضم ٣٦ مدربا سينتقلون إلى تدريب آخرين من أوغندا وتترانيا وزنجبار وكينيا.

٦٠ - واصلت حملة الألفية توسيع نطاق مساعدتها للحملات الوطنية مستندة إلى الحوار مع جمهورها المستهدف: منظمات المجتمع المدني وأعضاء البرلمانات والمنظمات الدولية، ولا سيما منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية ومنظمة التجارة العالمية. وعقدت الحملة مشاورات إقليمية ووطنية مع منظمات المجتمع المدني في أفريقيا والدول العربية وآسيا وأمريكا اللاتينية لاستهلال عملية تشاركية أوسع يشترك فيها مزيد من أصحاب المصلحة. وتمكنت حملة الألفية بفضل هذه المشاورات من تحديد بلدان لها أولوية وشركاء من منظمات المجتمع المدني لتيسير قيادة الحملات في كل من المناطق الرئيسية والفرعية.

٦١ - ولا تزال حملة الألفية تركز دعمها على الدعوة بشأن مسائل الهدف ٨. وتعمل جنبا إلي جنب مع المنظمات العالمية بما فيها التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين ومنظمة أوكسفام لحشد المجموعات حول الأحداث في عام ٢٠٠٥. ويهدف تحالف جديد هو النداء العالمي للعمل على إزالة الفقر إلى تحفيز الناس وتعبئتهم في ما لا يقل عن ٥٠ إلى ٦٠ بلدا. وشوهدت نتيجة مبكرة لهذا الجهد عندما أعلنت ١ ٥٠٠ منظمة غير حكومية بيانا قبل اجتماع حزيران/يونيه ٢٠٠٤ لمجموعة الثمانية حثت فيه على اتخاذ إجراءات بشأن الأهداف الإنمائية للألفية.

٦٢ - وتعمل حملة الألفية عن كثب مع فريق الأمم المتحدة للاتصالات على إعداد استراتيجية مشتركة لعام ٢٠٠٥ للنهوض بالبنية التحتية للاتصالات لدى منظومة الأمم المتحدة. وتواصل حملة الألفية مخاطبتها المباشرة للملأ من خلال الشراكات الإعلامية مع هيئة الإذاعة البريطانية؛ ووكالة (EFE) للأخبار التي تغطي إسبانيا وأمريكا اللاتينية؛ و Africa.com؛ ووكالة أنباء الخدمة المشتركة بين الصحف.

ثالثا - الاستنتاجات: الدروس المستفادة وتحديات المستقبل

٦٣ - سيجتمع رؤساء الدول والحكومات في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ لاستعراض التقدم المحرز في السنوات الخمس الأولى نحو تحقيق الأهداف والغايات المحددة في إعلان الألفية وفي الأهداف الإنمائية للألفية. ومن الواضح أن ثمة حاجة إلى إجراء تغييرات حاسمة لحشد الإرادة السياسية، والموارد وإجراء الإصلاحات اللازمة في سياسات النمو العالمي إلى حد بعيد من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. والبرنامج الإنمائي ملتزم بالاضطلاع بدوره في زيادة فعالية الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري. ولئن كانت المنظمة قد تمكنت من إحراز تقدم كبير في أعقاب عدة سنوات من الإصلاح، فما زالت هناك تحديات حاسمة أمامها، سواء من حيث ممارساتها في العمل أم من حيث تعاونها الاستراتيجي مع الشركاء.

٦٤ - وأثناء إعداد هذا التقرير، كانت الدول الأعضاء منكبة على مناقشة قرار الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات. واستأثرت بالصدارة في هذه المناقشة مسائل من قبيل إصلاح الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية وستظل خاضعة للمناقشة مع تقدم الأعمال التحضيرية للحدث الذي سيعقد في عام ٢٠٠٥. وبناء على محتويات هذا التقرير وتلك المناقشات، لعلَّ الدول الأعضاء تود النظر في العناصر التالية:

(أ) ينبغي مواصلة التبسيط الجذري للإجراءات والدورات البرامجية لمنظومة الأمم المتحدة لمواكبة أفضل الممارسات على مستوى المانحين وعلى المستوى الوطني. وسيستمر البرنامج الإنمائي، معتمدا على ترتيبات شراكته المبتكرة مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وموئل الأمم المتحدة، في مساعدة الوكالات المهتمة على بلوغ التأثير الميداني المطلوب لتنفيذ ولاياتها المحددة واتباع هذه الاستراتيجية بأسلوب مجد من حيث التكلفة يدعم الهدف العام المتمثل في تحقيق حضور قطري للأمم المتحدة يتسم بقدر أكبر من الترشيد والترابط؛

(ب) ينبغي زيادة تعزيز الدور القيادي للأمم المتحدة على المستوى القطري. ومع أن البرنامج الإنمائي يدعم ويدير نظام المنسقين المقيمين، فينبغي أن يشعر جميع أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري بالملكية التامة لهذا النظام. وسيعمل البرنامج الإنمائي مع شركائه على تعزيز فعالية هذا النظام. وسيواصل البرنامج الإنمائي إعداده لوظيفة مدير قطري تابع له في البلدان الكبيرة نسبيا أو البلدان التي تواجه تحديات معقدة للغاية من أجل تمكين المنسق المقيم/الممثل المقيم من التركيز على مسؤولياته المتزايدة؛

(ج) تشكل إدارة عملية الخروج من الأزمات تحديا مستمرا للبرنامج الإنمائي، بفعل تكرر ظهور الفجوات بين الإغاثة الطارئة وجهود التنمية المستدامة. ولا تزال عملية تعبئة التمويل الكافي لمبادرات بناء القدرات في مجال الحد من الكوارث والإنعاش محفوفة بالصعوبات. وسيواصل البرنامج الإنمائي جهوده الرامية إلى زيادة الوعي بالدور الهام الذي يمكن أن تؤديه جهود الحد من الكوارث، باعتبارها استثمارا حقيقيا في إنقاذ الأرواح والحد من الخسائر.

(د) على الرغم من أن البرنامج الإنمائي ملتزم بكفالة أن تكون المساواة بين الجنسين وتمكين النساء من المحركات الرئيسية في جميع بنود خدمات المنظمة، فإنه يقر بضرورة بذل جهد أكثر حماسا وتماسكا وتضافرا لكي يصبح مثالا يحتذى به ليس في تطلعاته فحسب، بل في ممارسته على أرض الواقع أيضا. ويزيد استعراض السنوات العشر لمنهاج عمل بيجين والاستعراض الخمسي لإعلان الألفية، المقرر إجراؤهما في عام ٢٠٠٥، من ضرورة إثبات البرنامج الإنمائي التزامه بالمساواة بين الجنسين بتعزيز جهوده لإدماج الأبعاد الجنسانية منهجيا في برامجه ومواصلة العمل على بلوغ التوازن بين الجنسين مناصفة في المناصب على كل مستويات المنظمة بحلول عام ٢٠١٠؛

(هـ) مع اقتراب عام ٢٠١٥، سيركز التقييم في البرنامج الإنمائي والصناديق والبرامج المتصلة به على تعزيز ثقافة التقييم واستخدام الأدلة التقييمية لصنع القرار من أجل تحسين الأداء وتقديم أكبر مساهمة ممكنة في تفعيل التنمية.